في تقرير للبنك المركزي عن النصف الثاني من فترة حكم الرئيس مرسي .. انخفاض الدين الخارجي

الأربعاء 28 أغسطس 2013 12:08 م

البنك المركزي يعلن انخفاض الدين الخارجي لمصر خلال الربع الأول من **2013** فى فترة حكم الرئيس " محمد مرسي "

كشف تقرير للبنك المركزي، ارتفاع حجم السيولة المحلية في نهاية مايو الماضي إلى **1268.5** تريليون جنيه بزيادة **174.1** مليار جنيه بمعدل **15.9** بالمئة خلال الفترة من يوليو إلى مايو من السنة المالية **2013- 2012.**

وأظهر التقرير الشهري عن شهر يوليو الماضي، والذي نشره البنك المركزي على موقعه الإلكتروني، أمس الأحد، أن الزيادة في السيولة المحلية خلال الفترة من يوليو **2012** وحتى مايو **2013** انعكست على نمو المعروض النقدي بمقدار **57.2** مليار جنيه أي ما نسبته **20.9** بالمئة، وأشباه النقود بمقدار **116.9** مليار جنيه أي ما نسبته **14.3** بالمئة.

وأوضح أن الزيادة في المعروض النقدي جاءت نتيجة لارتفاع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بمقدار **37.5** مليار جنيه أي ما نسبته **19.4** بالمئة، وارتفاع الودائع الجارية بالعملة المحلية بواقع **19.7** مليار جنيه أي ما نسبته **24.5** بالمئة، أما الزيادة في أشباه النقود فجاءت كمحصلة لارتفاع الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بمقدار **77.3** مليار جنيه بمعدل **12.2** بالمئة، والودائع بالعملات الأجنبية بما يعادل **39.6** مليار جنيه بمعدل **21.3** بالمئة.

وارتفع صافي الأصول المحلية بمقدار **196.3** مليار جنيه بمعدل **21** بالمئة خلال الفترة من يوليو إلى مايو من السنة المالية **2013/2012**، كمحصلة لزيادة الائتمان المحلي بمقدار **247.6** مليار جنيه بمعدل **23.1** بالمئة من جهة، وزيادة الرصيد السالب لصافي البنود الموازنة بنحو **51.3** مليار جنيه بمعدل **37.8** بالمئة من جهة أخرى.

وجاءت الزيادة في الائتمان المحلي كمحصلة لتصاعد المطلوبات من كافة القطاعات، حيث ارتفع صافي المطلوبات من الحكومة بمقدار **204.9** مليار جنيه، والمطلوبات من قطاع الأعمال الخاص بمقدار **25.7** مليار جنيه، ومن القطاع العائلي بمقدار **13.8** مليار جنيه، ومن قطاع الأعمال العام بمقدار **3.2** مليار جنيه.

وأظهر التقرير تراجع صافى الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بما يعادل **22.2** مليار جنيه بمعدل **14.1** بالمئة خلال الفترة من يوليو - مايو الماضيين، نتيجة لتراجع صافي الأصول الأجنبية لدى كل من البنك المركزي بما يعادل **33.2** مليار جنيه، وتصاعد هذا الصافي لدى البنوك بما يعادل **11** مليار جنيه.

وأشار التقرير إلى أن المركز المالي الإجمالي للبنوك (بخلاف البنك المركزي)، ارتفع بنحو **216.6** مليار جنيه بنسبة **15.9** بالمئة خلال نفس الفترة ليصل إلى **1.583** تريليون جنيه في نهاية مايو الماضي.

ولفت التقرير إلى ارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك بمقدار **38.9** مليار جنيه بمعدل **7.7** بالمئة خلال يوليو - مايو الماضيين، واستأثر قطاع الأعمال الخاص على نحو **64.1** بالمئة من إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية لغير الحكومة في نهاية مايو الماضي.

وحصل قطاع الصناعة على ما نسبته **34.5** بالمئة من أرصدة التسهيلات الائتمانية لغير الحكومة في نهاية مايو **2013**، يليه قطاع الخدمات بنسبة **26.3** بالمئة، ثم قطاع التجارة بنسبة **10.6** بالمئة، والزراعة بنسبة **1.2** بالمئة، أما القطاعات غير الموزعة (شاملة القطاع العائلي) حصلت على ما نسبته **27.4** بالمئة.

وانخفض رصيد الدين الخارجي خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام **2013** بنحو **400** مليون دولار، حيث وصل بنهاية مارس **2013** إلى **38.4** مليار دولار مقابل **38.8** مليار دولار بنهاية ديسمبر **2012**، مرتفعًا بنحو **4** مليارات دولار وبنسبة **11.6** بالمئة عن يونيو **2012** والذي وصل فيه الدين الخارجي إلى **34.4** مليار دولار.

وأرجع البنك المركزي ارتفاع الدين الخارجي **4** مليارات دولار مقارنة بشهر يونيو **2012** إلى تحقق صافي استخدام من القروض والتسهيلات والودائع (بكافة آجالها) بلغ **4.5** مليار دولار، في حين انخفضت أسعار صرف معظم العملات المقترض بها مقابل الدولار الأمريكي بما يعادل نحو **460.4** مليون دولار.